



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اشكالية الديمقراطية بين الدولة - الامة والدولة - التعددية

اسم الكاتب: م.م. علي عبود المحمداوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2027>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 01:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



اشكالية الديمقراطية بين الدولة-الامة والدولة-التعددية(*)

المدرس

المساعد

علي عبود

المحمداوي (**)

الديمقراطية-من المباشرة الى التمثيلية:

ان واقع الديمقراطية كمفهوم تداولي او كنظام سياسي في الدولة الحديثة قد قطع اشواطاً في تطوره منذ نشأته كنظام سياسي مقنن والذي كان مع اثينا وهو ماسمي بالديمقراطية المباشرة ، والتي لم تستطع مع بداية العصر الحديث عموماً ان تجدي نفعاً مع اتساع الرقعة الجغرافية والتغير الديمغرافي الذي رافق كل حالات التطور والتحديث إذ "ان حجم المجتمعات الحديثة وتعقيدها وتنوعها التام يجعل الديمقراطية المباشرة غير ملائمة ببساطة بوصفها نموذجاً عاماً للتنظيم والتحكم السياسيين" (١) وبما ان الدولة الحديثة تعتمد التجانس الاجتماعي والمساواة والمواطنة منطلقاً لها واسباس في نشأتها، فحينها يمكننا ان نعرف الديمقراطية الحالية في الدولة الحديثة على انها: "نظام سياسي-اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة" (٢).

وعلى ماسبق (وبإضافة قيد اخر لغرض الدقة في تحديد المفاهيم) فإن مثل هكذا ديمقراطيات هي في الاغلب تعتمد مبدأ الاكثية في الادارة والسلطة واتخاذ القرار عموماً، وذلك لانها تعتمد التجانس الاجتماعي منطلقاً لتحقيق الاجماع السياسي إذ ان المجتمع المتألف او صاحب القومية الواحدة والذي تمثله امة ما، هو

(١) أقصد من الدولة الامة الدولة المتجانسة اجتماعياً والدولة التعددية هي الدولة المتعددة الانتماءات او الجماعات الطبقاتية المختلفة (عرقياً او قومياً او دينياً او ...).

(٢) كلية الاداب-جامعة بغداد.

١ (ديفيد هيلد: نماذج الديمقراطية، ق٢، ترجمة فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ط١، ص٢٨٥.

٢ (عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب. ت، ص٧٥١.

الاقرب دائما الى تحقيق ديمقراطية مستقرة ومستمرة، ومن ذلك فإنه يتبين ان هنالك اشكال عدة من الديمقراطية ومن اهمها :

- . الديمقراطية المباشرة: يمارس الشعب بنفسه مهام سن التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، كما في دولة-المدينة=اثينا اليونان سابقا.
- . الديمقراطية شبه المباشرة : حيث ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا والقوانين العامة ويعين الشعب ايضا السلطة التنفيذية ويحاسبها على اعمالها.
- . الديمقراطية التمثيلية : ينتدب الشعب نوابا لممارسة السلطة بإسمه دون تحفظ عدا احترام الدستور ودورية الانتخابات^(١).

والديمقراطية حسب المعنى اللفظي وترجمته تعني انها حكم الشعب نفسه بنفسه (من خلال ترجمته عما ورد من اليونان) وهي جاءت مناظرة ومطابقة لفكرة الديمقراطية المباشرة وتطبيقاتها في اليونان القديمة، الا ان هذا ما لا يمكن القبول بواقعيته لان معنى العقل الجمعي المباشر المتخذ للقرار، لا يمكن ان يأخذ حيزه في التجارب السياسية الحديثة وذلك يتبين من خلال رؤيتنا الى تشكل الامم ودولها وتطورها والتي تجاوزت معنى او فكرة المدينة من جهة وتخلصت من الامبراطورية من جهة اخرى ، لذلك كان من الواجب ان يتم اعادة التنظير لمفهوم الديمقراطية لينعكس نظاما واقعيا ومقبولا، والديمقراطية كمفهوم وكنظام يمكن ان نقوم بتركيبه وتفكيكه فكريا من والى ثلاثة مبادئ تأسيسية وهي:

- :. انه مجموعة من الانظمة الاساسية التي تقرر من هو المخول بإتخاذ القرارات الجماعية ووفق اي اجراءات .
- . ان النظام الديمقراطي هو نظام يكون فيه عدد المشاركين او المساهمين في اتخاذ وصنع القرار كبير = الاغلبية او الاكثرية.
- . ان الديمقراطية تستبدل عضوية المجتمع (اي بكونه اعضاء في مجتمع لافكاك منه) بتفرده وليبراليتيه من خلال فكرة العقد

³ (عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج٢، مصدر سابق، ص ٧٥٢ .

لاجتماعي واستبدال الكائن السياسي الذي كان مع ارسطو بالكائن الاقتصادي. (١)

الديمقراطية ومفهوم الامة :

الحقيقة ان الديمقراطية تجربة شعوب اخذت سياقها التاريخي الطبيعي والمدعوم بكفاح المجتمعات التي اصبحت في الطليعة وازاحت هي المتقدمة والتي اعتمدت على خلفيات متعددة وتراتيبات مختلفة كالصناعة والتمدين واتساع السوق الاقتصادية وكل ما حصل في الثورة الصناعية ،كالانتقال من الريف الى المدينة وبداية ونشوء الصناعة ومن ثم تطورها ، وفتح البنوك والتبادلات التجارية، واختراع او اكتشاف اجهزة الاتصالات ومن ثم تطورها ايضا ، كل ذلك وغيره ساهم في نضوج الوعي المجتمعي لتلك الامم الذي جعل منها ترى وتعلم امكانية اجتماعها وتجانسها في ما يلائمها من العرق او اللغة او الدين او المصالح المشتركة والذي انتج بالتالي دولة الامة - القومية والتي هي الان الراعي الرسمي للنظام الديمقراطي في العالم .

ولقد نشأت الدولة الحديثة بداية كدولة جالبة للضرائب ثم اصبحت دولة اقليمية ذات سيادة ، قبل ان تتحول الى شكل دولة قومية لتنتهي الى نموذج دولة الديمقراطية الدستورية. (٢)

والارتباط الحاصل بين نشوء الديمقراطية وظهور الدولة - الامة متزامن مع كل ماجاءت به الحداثة والتصنيع ، لذلك فان مبدأ الاكثرية والاعلوية هو المعيار في تسليم او تسلم السلطة وادارتها داخل المجتمعات المتجانسة. (٣) والتجانس هو ما يمكن مقارنته على انه مايشكل مفهوم الامة .

ويعتقد البعض انه لاديمقراطية بلا امة ، فيقول الان تورين " ليس من الديمقراطية دون الانتماء الى جماعة سياسية والى امة في معظم الاحوال ... (٤) = (الانتماء شرط ضروري من شروط الديمقراطية ") .

⁴ (الان تورين : مالديمقراطية - دراسة فلسفية ، ترجمة عبود كاسوحة ، وزارة الثقافة السورية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

⁵ (عبد الله السيد ولد اباه : مقالة المواطنة في عصر مابعد الدولة الوطنية - مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس ، مجلة التسامح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العدد ٢٠ ، خريف ١٤٢٨ ، ٢٠٠٧ ، سلطنة عمان ، ص ١١ .

⁶ (فالج عبد الجبار: محاضرات في النظرية السياسية، المحاضرة الرابعة، بتاريخ ١٧-٥-٢٠٠٨، معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت.

⁷ (الان تورين: مالديمقراطية-دراسة فلسفية، مصدر سابق، ص ١١٥ .

وعليه فـ "تقرير المصير ديمقراطياً لا يتحقق الا حين يتحول شعب الدولة الى امة من المواطنين يتولون مصائرهم السياسية... ولا تكتمل جماعة الاشخاص القانونيين المتساويين الاحرار الا بالنمط الديمقراطي لشرعنة السيادة" () .
وبذلك فالانتماء الاممي الذي يمثل الانسجام الاجتماعي ينتج كما حدث في شكل الدولة الحديثة نظاماً ديمقراطياً مستقراً ويعرض نفسه على انه نهاية التاريخ .

الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المتعددة :

اما المجتمعات غير المتجانسة او المتعددة والتي يورد ارنست بيلهارت حولها تعريفين لمفردة المجتمع التعددي على انه : المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه بالانقسامات القطاعية (الدينية، الاثنية، اللغوية، الاقليمية، الايديولوجية، الثقافية، العرقية..) والتعريف الاخر للمجتمع المتعدد (حسب لينهارت) هو انه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً الى جنب.^(٩) فإن هذا المجتمع سيعاني من مشكلة يمكن تسميتها بديكتاتورية الاغلبية = استبداد الاكثرية وذلك من خلال تهميش الاقلية التي لا تنتمي للقطاع الاغلب (سواء الديني او العرقي او)
(مشكلة من الذي يحكم؟) * هي المشكلة الاساس والمحرك والحاضرة في اذهان الاكثرية والاقلية لذلك وفي سبيل الخلاص من هذه المشكلة ولحل النزاعات الناشئة عنها سلمياً فان الكثير من المجتمعات لجأت لحلول معينة يمكن اجمالها بما يلي :

(.) .فيدرالية

. الحكم الذاتي

. الديمقراطية التوافقية

⁸ (يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة جورج تامر، دار النهار، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٧-١٢٨.

⁹ (ارنست بيلهارت : الديمقراطية التوافقية، تلخيص واعداد شاكر الاتباري، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ٩ و ص ١١.

* يرى الفيلسوف النمساوي كارل بوبر ان معيار الحكم الديمقراطي هو التصويت والانتخاب واذا كان كذلك فمن الخطأ ما كان يتصور من افلاطون الي ماركس ان المشكلة في سؤال من الذي يحكم؟ سواء الاغلبية او الاكثرية ، ام اليسار او اليمين ام ... ، إذ الامر لا يتوقف على من يحكم ما دام من الممكن التخلص من الحكومة دون اراقة الدماء وهذه الحكومة التي تعرف امكانية التخلص منها بسهولة = الانتخاب ستجد ان وجودها مرهوناً بان تسلك طريقة يرضى عنها الناس والعكس صحيح .(كارل بوبر : الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، ترجمة بهاء درويش ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، ب . ت ، ص ٢١٤) .

وجاءت الحلول الثلاث من اجل تفعيل فكرة تقسيم السلطات والموارد وادارتها بين الجماعات بمختلف تصنيفاتها الانفة الذكر .

وفي نظرة لمفهوم الدولة الحديثة فانه يمكننا ان نجدها؛ كسلطة حاكمة لشعب معين يسكن اقليم محدد وتتمتع بسيادة على شعبها وارضها وسلطتها، ومن ذلك فإن **الفيدرالية** (فيما تعني مما تعنيه) هو تقسيم السلطة او الادارة، وليس كما يفهم من انه تقسيم للبلاد او الارض او الشعب، ومن ذلك فانها تمثل الاتحاد اكثر من الافتراق فمن اجل تقبل الاخر العيش بسلام واستقرار معك امنحه قسطا من الادارة لشؤنه الخاصه ، وفي الواقع فإن ذلك ينسحب ايضا على فكرة **الحكم الذاتي** وان كان يحاكي الادارة المنفصلة اكثر من الفيدرالية والذي يؤسس لفكرة ادارة على مستوى اكبر واكثر تفرعا وتفصيلا من الفيدرالية، اما **الديمقراطية التوافقية** والتي هي محور البحث فيعرفها ارنت ليهارت الهولندي بانها: استراتيجية ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب الممثلة لكل اصناف الانتماءات داخل المجتمع المتعدد وبدلا من اتخاذ القرار بالاغلبية=الاكثرية فانه يلجا الى التعامل وفق اربعة اسس هي:

.. حكومة ائتلاف (الغالبية والاقلية).

. مبدأ التمثيل النسبي (في الادارة والوزارة والانتخابات والمؤسسات و...)

. حق النقض المتبادل (الفيتو للاغلبية والاقلية) .

. الادارة الذاتية للشؤون الخاصة (المجالس المحلية او البلدية او اللامركزية في الادارة او^(١٠))

ولكل نقطة ترتكز عليها الديمقراطية التوافقية محاسنها ومساوئها ، جدير بنا ان نورد البعض منها ، فالحكومة الائتلافية تعمل في الجانب السلبي منها على تأخير اتخاذ القرارات وبطنها ، وفي محاسنها انها لاتجاهل اي فئة بل ستعمل على مشاركة الجميع ، ومع التمثيل النسبي فان حسنته انه يعطي الكل فرصة في ان يكون صانعين للقرار بدل ان تستأثر بيه جماعة واحدة ، وفي سلبيته فانه يكرس مشكلة الانتماء قبل التوظيف والتعيين وشغل المناصب وداخل حتى الانتماء الاصلي او الفئوي هنالك انتماءات اضيق يكون من الصعب التعامل معها ، ومع حق النقض

¹⁰ (شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية – مفهومها ونماذجها ، قراءة وتلخيص لكتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لارنت ليهارت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٨ - ٩ .

او الفيتو فان المشكلة هي تجميد اتخاذ القرار ووقفه لافقط تاخيره كما مع فكرة الائتلاف ، وفي حسناته انه لا استثنى للاغلبية في الحكم والسلطة وسيتذكر الطرفين دائما انه لا يمكن تجاوز احدهما للاخر لانه مهما فعل سينقض بلا رأي الاخر ومشاروته ومكاشفته .

واذا كان هنالك من يعتقد **التوافقية ليست نظاما ديمقراطيا** ويجب تعديل التسمية او المفهوم اساسا لانها تنمي الشعور بالانتماء لمجموعة او قطاع اصغر او داخل مفهوم الامة ، فاننا نرى ان هذا ليس صحيحا إذ ان التوافقية تبتني على اساس الحكم بالرضى (الانتخابات) والمساواة بين المواطنين مشفوعة بفكرة العقد بين الحكومة والمواطنين، اما شكلها والياتها فهي تحت الاطار السابق والذي يطابق الديمقراطية الا ان التعامل مع فكرة (من الذي يحكم؟) هي التي ستفصل القول اكثر في ان يكون الجميع مشتركين في الادارة ولكل حق الاعتراض ، بالاضافة الى ان الانتماء للمجموعات داخل المجموعة الام يعني ان هنالك امم وليس امة واحدة ويمكن تلاقيها لتعيش بسلام او لتشكيل امة جديدة تأخذ عنوان التعددية شعارا وسولكا لها يرى من قبول الاخر شرط وجود الذات والاخر .

وعلى العكس مما سبق فإنه من الممكن صياغة رأي مقابل وهو ان **كل الديمقراطيات توافقيات** (وان كان موضوع جدل) لانها تقتضي في الديمقراطية التمثيلية عدة توافقات في حالة تعددت الاحزاب والانتماءات السياسية وليس حينما يكون هنالك طرفين فقط فبمجرد ان يكون تعدد اطراف آل الامر في الغالب الى صياغة نوع من التوافق والاتفاق الا ان هذا لا ينسحب على حدة التباين في المجتمعات المتعددة الانتماءات والتي لا يصلح لها الا نموذج الديمقراطية التوافقية بمعناها ان الكل يحكم ولا مناص من فيتو متبادل وادارة مؤتلفة .

كما وان **الديمقراطية التوافقية** هي الحل الامثل لتحقيق الحريات واعطاء الحقوق للمجتمعات مكونة البلد ، لانها تعمل بمبدأ المساومات السياسية وتعدد الخيارات والتي دائما لا تنحاز الى فئة دون اخرى فاما الكل او اللاكل ، كما وان هذا المبدأ مبدأ اللانحياز او اللاتفضيل يجعل من الادارة الحاكمة اكثر لياقة وقبولا مما يستدعي ان تكون التوافقية تحنو حذو التمثيلية في تحقيقها المبدأ الاساس من اقامة التنظيمات وهو الاستقرار والحياة الهانئة لابناء بلد التوافق .

ويمكن ان نعمل ملخص كمقارنة بين الديمقراطيتين الدستورية او التمثيلية او الحديثة (كلها تنطبق على الموضوع قيد البحث) وبين الديمقراطية التوافقية يمكن ان نجد الاتي :

الديمقراطية التوافقية	الديمقراطية - الحكم الاغليبي
نظام سياسي لتداول السلطة سلميا يعتمد مبدأ الانتخابات وسيلة للوصول الى الحكم .	. نظام سياسي لتداول السلطة سلميا يعتمد مبدأ الانتخابات وسيلة للوصول الى الحكم .
نظام ينظر الى ان الاغلبية والاقلية يجب ان تأتلف لادارة الحكم وتتعاقد فيما بينو .	.. نظام ينظر لمشروعية السلطة والقرار من خلال الاغلبية واحقيتها في ادارة الحكم .
كذلك هي نتائج التجربة الانسانية على ارض الواقع وكان للسياق التاريخي دورا فم تبلور معالمها كما في بلجيكا وسويسرا وغيرها ، بالاضافة الى كونها لاتطرح نفس كنظام عالمي بقدر ماهي نظام مطروح ومعروض للاخذ به لكل الدول المتعدد المجتمعات ، سبقته تجارب ممكن ان تكون قد رافقتها العنف والصراع والحرب .	.. جاءت كنظرية نتيجة الواقع والتطورات التاريخية لترتفع الى مستوى التنظير والطرح على انها نظام يمكن ان يكون عالمي ، رافق وتجاوز العديد من حوادث العنف والحرب .
الانتماء لامة على اساس المصالح المشتركة والتعاقد للادارة المؤتلفة .	.. الانتماء لامة على اساس التجانس (العرقي او الديني او الايديولوجي او الاثني ..) .
من المشاكل التي تعترها : • ان التداخل الطبقياتي = الاثني او الديني او اللغوي او الايديولوج او غيره سيصبح ناقوس خطر مهدد بالانقسام كلما سنحت ل الفرصة . • سيكون مألها اسوء من الديمقراطية - النظام الاغليبي في الطريق الى العولمة لانها اسهل للتفكيك .	.. من المشاكل التي تعترها : ان التلازم الحاصل بين مفهوم الامة ونشوء الديمقراطية يدعو الى النظر بتأمل لمستقبلها إذ ان العالم سائر نحو دول التعدد والاتحادات والتعولم وبالتالي فان مفهوم الامة سيكون قاصرا ، وعليه فأي سنكون الديمقراطية كنظام معتمد على مفهوم الامة في القرية = العالم الصغير = العولمة ؟

والمشكلة الاخيرة في جدول المقارنة والتي تحكي موضوعة التلازم بين الامة والدولة والنظام الديمقراطي من جهة في قبال التعامل مع واقع العولمة والسير نحو اللاحدود الجغرافية او التمييزات الهوياتية = الاممية يمكن ان ينظر لها من عدة زوايا تمثل حلول او خروج من هذه الاشكالية ومنها : ان الدولة القومية يجب ان تقاوم العولمة وان تحافظ على الهوية الاممية لها ، والخيار الاخر هو قبول التنوع على اساس انه اثره للثقافات والمجتمعات والقوميات ككل ومحاولة العيش بفضاء عمومي اوسع يخرج عن الكيان القومي المنسج الواحد المغلق ، لكنني لا اعتقد* ان اي منهما

* الرأي للباحث .

صحيح لان الاول ينكر وجود الواقع وهو التعولم ، والثاني يسير بانسيابية كبيرة تتفي وتتكر الهويات الاممية ، فهل من طرق اخر ؟ نعم هنالك رأي راديكالي متشدد يرى ان الدولة القومية شكلت مرحلة تاريخية ويجب ان تنتهي ولا دخل للديمقراطية الحقبة بها ، ومع كل ذلك فالديمقراطية يجب ان تبحث عن مبرر اخر لبقائها مع الدولة القومية ومع تطورها من الماضي في الحاضر وماسيكون عليه في المستقبل وذلك جاء على لسان الفيلسوف الالمانى المعاصر يورغن هابرماس في رؤيته بأنه ليست هنالك ثمة علاقة بين النظام الديمقراطى وبين الوعي القومى ، اذ انه شكل قوة دفع ممهدة لفكرة الديمقراطية لكن المعيار الاساس للديمقراطية هو انبائها على اساس التعاقد الحر بين افراد ينظمون حياتهم الاجتماعية على قواعد تنظيمية وذلك وان بدأ مع الدولة القومية الا انه اليوم يتجه الى تأسيس فكرة المواطنة الدستورية الكونية التي تدعو الى شراكة كونية انسانية عابرة للحدود الوطنية او القومية () .

وهذا الحل يمكن ان ينسحب على الديمقراطية التوافقية في النظرة الى مستقبلها ، وعموما فإن الديمقراطية كمفهوم سيحمل معاني كثيرة كما حمل خلال مسيرته التاريخية وسيطور حتما لان العالم يسير وفق مبدأ التقدم ولا ثبات ، فقد انتجت الديمقراطية المباشرة في يوم ما ، وتطورت لتنظم حياة الامم في يوم ما (مع الديمقراطية الحديثة) ومازالت ومن المؤكد انه سيكون لها صولات اخرى في المستقبل مع صياغة المواطن الكونى او مواطنى التعاقد والتعاهد الدولى كما كان ينظر له ايمانويل كانت في يوم من الايام ، وذلك لا ينفى الانتماء انما يعززه بصياغة فكرة جديدة وهي الديمقراطية + المواطنة العالمية + الدولة القابلة للتعدد من الخا = (تعدد الثقافات وغيرها = العولمة).

ومع التوافقية فالعولمة قد تفعل فعلتها في جعل الانتماء المحلى يتحول لانتماءات اقليمية او دولية، لكن في احسن حالاتها وفي النظرة للايجابى منها نجد انها (اي الديمقراطية التوافقية) ستحول نفسها تلقائيا الى مفهوم الدولة الامة والقضاء

¹¹ (عبد الله السيد ولد اباه : مقالة المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية - مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس ، مجلة التسامح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العدد ٢٠ ، خريف ١٤٢٨ ، ٢٠٠٧ ، سلطنة عمان ، ص ١١ .

نوعا ما على التعدد واللاتجانس ، من اجل اللحاق بركب الدول القومية من جهة ،
ومن جهة اخرى لدخول حقل القرية الجديدة التي قد تتيح فرص اكبر للتعدد الخارجي
مع العولمة .

ويمكن التوقع ان التوافقية هي التي ستتظم عالم مابعد الدولة القومية وليس
التمثيلية لانها اصلح الانظمة للتوفيق بين التعدد العالمي والدولي - القومي -
الاممي في العالم الجديد وقرية العولمة .